من اوجهها والتي تساهم كافة القوى العاملة على الساحة الاميركية، اليوم، في صياغتها، بشكل مباشر، أحياناً، وبشكل غير مباشر، في غالبية الاحيان الأخرى.

واذا كانت التطورات التي تلت الحرب العالمية الثانية ورافقت امتلاك الولايات المتحدة الاميركية للقنبلة النووية ادت الى زيادة اهمية ودور الولايات المتحدة على الساحة الدولية، فانها ادت، أيضاً، الى زيادة صلاحيات وسلطات الرئيس في مجال السياسة الخارجية. الا ان تورط اميركا في حرب فيتنام، في الستينات، وقيام الحكومة الاميركية بمحاولة اخفاء خسائرها الحقيقية في تلك الحرب، وتضارب تقارير أجهزة الاعلام الاميركية المتعلقة بتطور الحرب مع تقارير المسؤولين الحكوميين، أدى الى تزايد موجة الرفض الشعبي لتواجد القوات الاميركية على الارض الفيتنامية. وعلى الرغم من ان الكونغرس قام، في العام ١٩٦٤، بسن التشريعات التي منحت الرئيس الحرية الكاملة لادارة الحرب في فيتنام، فان تزايد السخط الشعبي ومعارضته لتلك الحرب أدى الى قيام الكونغرس، في العام ١٩٧٣، بتحديد صلاحيات الرئيس واعطاء نفسه صلاحيات الاشراف على انفاق الاموال الخاصة بالحرب في الهند الصينية. ونصت التشريعات التي أقرها الكونغرس في ذلك العام على الزام الرئيس باعلام الكونغرس في حال إرسال جنود اميركيين الى بلد أجنبي خلال ٤٨ ساعة من ارسالهم، وعلى الاحتفاظ بحق سحبهم في حال اشتراكهم في معارك حربية في البلد الذي ارسلوا اليه. وهكذا لم يعد بامكان الرئيس الاميركي اتخاذ قرار بارسال قوات عسكرية اميركية للمشاركة في حرب قائمة على ارض اجنبية او غزو بلد أجنبي، دون أخذ موافقة الكونغرس المسبقة، او المخاطرة باحتمال وقوف الكونغرس ضد المشاركة العسكرية الاميركية، وبالتالي ارغام الرئيس على سحب تلك القوات والحيلولة دون قيامها بأداء المهمة التي انيطت بها.

ولقد كان من نتائج تلك التشريعات تحديد صلاحيات الرئيس في مجال ادارة السياسة الخارجية، واضعاف عنصر المفاجأة لدى اتخاذ القرارات العسكرية، والحيلولة، تقريباً، دون القيام بعمليات عسكرية سرية في الخارج بطريقة قانونية مشروعة. ولذلك أصبح من المتعذر قيام اجهزة المخابرات الاميركية بارسال الضباط والجنود الاميركيين للقتال الى جانب قوات اجنبية عميلة او موالية، مما جعلها تتجه الى الاعتماد على قوات المرتزقة، من اميركيين وغير اميركيين، وذلك كما يحدث اليوم في كل من السلفادور ونيكاراغوا وانغولا.

واذا كان الرئيس الاميركي جيمي كارتر تشكّى من تلك التشريعات، وقال انها حرمته حرية مواجهة التحديات السوفياتية في افريقيا، فان الرئيس رونالد ريغان اضطر، بسببها، الى القبول بتحديد صلاحيات ومهام قوات البحرية الاميركية، في اثناء تواجدها في لبنان خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤. وكما هو معروف الآن، فشلت تلك القوات في اداء مهامها الأمنية، مما جعل الرئيس الاميركي يقوم بسحبها بعد ان تكبدت خسائر كبيرة في الارواح. وفي الآونة الاخيرة، وبسبب اشتداد معارضة بعض رجال الكونغرس لسياسة الرئيس ريغان في اميركا الوسطى ورفضهم تقديم المعونات العسكرية الى قوات الكونترا المعادية لحكومة الساندنستا في نيكاراغوا، قال ريغان بغضب انه «لا بد من ايجاد طريقة لادارة السياسة الخارجية دون تدخل مباشر من لجنة الـ ٥٣٥ التي تحاول، باستمرار، فرض رأيها علينا». ولجنة الـ ٥٣٥ التي يعنيها الرئيس الاميركي هي مجلس الكونغرس بشقيه: مجلس الشيوخ وعدد اعضائه مئة شخص، ومجلس النواب وعدد اعضائه ٤٣٥ شخصاً.